

Distr.
LIMITED

TD/B/54/SC.2/L.1
10 October 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الرابعة والخمسون

جنيف، ١-١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته الرابعة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، في الفترة من ١ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

المقرر: السيد محمد علي زاربه زاره (جمهورية إيران الإسلامية)

المحتويات

الصفحة

اللجنة الثانية للدورة

التنمية الاقتصادية في أفريقيا: استعادة حيّز السياسات العامة/تعبئة الموارد المحلية والدول

الحريضة على التنمية

٢

ملخص الرئيس

اللجنة الثانية للدورة^(١)

التنمية الاقتصادية في أفريقيا: استعادة حيّز السياسات العامة/تعبئة الموارد المحلية والدول الحريصة على التنمية
(البند ٥ من جدول الأعمال)

ملخص الرئيس

١ - أثنت الوفود على الجودة العالية والنهج التحليلي في الوثيقة التي نشرت بعنوان التنمية الاقتصادية في أفريقيا: استعادة حيّز السياسات العامة/تعبئة الموارد المحلية والدول الحريصة على التنمية، رغم بعض التحفظات التي أبدت بشأن التأخير في إصدارها.

٢ - وأشارت وفود عديدة إلى الأهمية المستمرة التي تعلقها القارة الأفريقية على المساعدة الإنمائية الرسمية والمعونة من أجل التجارة. ودعت البلدان المتقدمة إلى الوفاء بالتزاماتها من حيث مضاعفة المعونة التي تقدمها إلى القارة من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ورغم أن عدداً قليلاً من المندوبين قد قال إن القارة لا تملك إلا قدرًا ضئيلاً من نتائج المعونة في مجال التنمية، أشار آخرون إلى عدم الوفاء في الوقت الحاضر بالتزامات المتعلقة بالمعونة، وإلى أن الأرقام الرسمية تنحرف عن مضمونها لأنها تشمل تخفيف عبء الديون. كما أن المساعدة الإنمائية الرسمية تقيدتها قيود كثيرة، منها المشروطيات التي تحد من حيّز السياسة العامة لدى متلقي تلك المساعدة؛ فقد خُصّص الكثير منها في السنوات الأخيرة للقطاعات الاجتماعية، على حساب تحسين الهياكل الأساسية والقدرة الإنتاجية. ولذلك فإنه من الضروري تعبئة الموارد المحلية لا কেনصر تكميلي للمعونة، بل أيضاً كوسيلة لاكتساب المرونة وحيّز السياسة العامة في تناول الحاجات الحقيقية لأفريقيا. وقَبِلَ معظم المندوبين بالقول إنه يمكن تعبئة الموارد المحلية بالطرق التالية: (أ) الاستفادة من طاقات القطاع غير الرسمي؛ (ب) ووضع سياسات ضريبية محسّنة؛ (ج) والاستفادة من الحوالات؛ (د) وجعل رأس المال الهارب يسير في اتجاه العودة. وأعرب عدد غير قليل من المندوبين عن القلق إزاء إمكانية أن تؤدي هذه التوصيات إلى الإفراط في التنظيم الضار. وقد سلّم توافق آراء مونترى وتوافق آراء ساو باولو بأهمية تعبئة الموارد المحلية، ولكن من الضروري وجود بيئة دولية مساندة، لا سيما فتح الأسواق أمام الصادرات الأفريقية، وكما هو من الضروري الاستثمار في الطاقات الإنتاجية والموارد البشرية. وقد تقلّص الاستثمار الأجنبي المباشر بفعل الشروط المتشددة التي واجهها، ولكن لا بد من اعتباره شبيهاً بالحوالات والتمويل البسيط، أي كعنصر مكمل للمساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف الديون وليس بديلاً عنها.

٣ - ووافق المندوبون على اعتبار الأداء الاقتصادي القوي في أفريقيا في السنوات الأخيرة ناتجاً في جانب منه عن الزيادة في الطلب على الصادرات الأولية وعن صلابة الصلات الاقتصادية بالبلدان النامية الأخرى، لا سيما في آسيا. ولذلك دعوا إلى توثيق التعاون بين بلدان الجنوب (من خلال النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية والاستراتيجيات الجديدة المشتركة بين آسيا وأفريقيا) كما دعوا إلى "التعاون الثلاثي" الذي أبرزه اتفاق باندونغ لعام ٢٠٠٥.

(١) تُرد الصيغ الإلكترونية للبيانات التي أدلى بها أعضاء الوفود مدرجة في موقع الأونكتاد على شبكة الإنترنت بالشكل واللغة اللذين ترد بهما إلى أمانة الأونكتاد. للاطلاع على الخطابات، انظر الموقع www.unctad.org/meetings، واختَر الهيئة الحكومية الدولية والدورة المطلوبتين، ثم اضغَط على كلمة "البرنامج".

٤- وظهر اتفاق عام على اعتبار تراجع دور الدولة في أفريقيا منذ الثمانينات مسؤولاً مسؤولية جزئية على أقل تقدير عن الأزمة الاقتصادية الحالية في القارة. فالتنمية المستدامة تتطلب اضطلاع الدولة بدور أكثر فعالية. "فالدولة الحريضة على التنمية" يمكنها أن تُحرز تقدماً في التنمية في السياق الأفريقي، مثلما فعلت تلك الدولة في آسيا، وذلك من خلال تحسين تعبئة الوفورات واستخدامها.

٥- وأكد العديد من المتكلمين على حق البلدان في اختيار استراتيجياتها الإنمائية وفي ممارسة المرونة اللازمة في تنفيذها. وفي هذا الصدد، شكّل تقرير "التنمية الاقتصادية في أفريقيا" لعام ٢٠٠٧ نهجاً عملياً (وأقل جموداً) لإزاء التنمية في أفريقيا، وذلك بمبادئه بسياسات متنوعة تناسب كل بلد بمفرده. أما الأخذ بمفهوم الدولة الحريضة على التنمية ومعه تحسين استخدام الموارد المتاحة فيمكن أن يؤدي إلى حلقة غير مفرغة تقوم على التراكم، والاستثمار، والنمو، والتخفيف من حدة الفقر. ولفت عدد غير قليل من المندوبين الانتباه إلى أوجه فشل السوق العديدة الناشئة عن الإفراط في تدخل الدولة في الاقتصاد، وخلصوا إلى القول إنه بالرغم من عدم وجود سياسة واحدة للتنمية تناسب جميع البلدان، فإنه من المؤكد وجود ممارسات فضلى أظهرت أهمية القطاع الخاص في التنمية. وظهر قدر من الاتفاق على اعتبار بعض الالتزامات التي قُطع عهد بشأنها على المستوى الدولي قد قيّدت حيز السياسات العامة الذي يمكن فيه للبلدان النامية أن تنتهج سياسات تستجيب لحاجاتها الإنمائية. غير أن عدداً قليلاً من المندوبين اعترض على تصوير عضوية بلدان أفريقية في منظمة التجارة العالمية باعتبارها تقييداً لحيز سياساتها العامة، إذ إن هذه العضوية توفر بيئة وفرصاً تجارية يمكن التنبؤ بها ولا بد لها من أن توسع لا أن تضيق حيز السياسات العامة. وعلاوة على ذلك، مُنحت البلدان الأفريقية، لا سيما أقلها نمواً، مرونة كبيرة في تنفيذ اتفاقاتها التي أبرمتها مع منظمة التجارة العالمية.

٦- وشدّد عدد من الوفود على الدور الهام للقطاع الخاص في عملية التنمية، كما شدّدوا في حالة أفريقيا على دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ومؤسسات التمويل البسيط. واعتبروا أن من المهم إيجاد بيئة محلية مناسبة والحفاظ على هذه البيئة وذلك من خلال حُسن الإدارة وتطوير اقتصادات متكاملة داخلياً بغية زيادة الوفورات والاستثمار الذي يغذي النمو بمعدلات مرتفعة. أما تطوير القطاع الخاص فيمكن أيضاً أن يفيد من بناء اقتصادات تقوم على المعرفة ومن إدماج أفريقيا في مجتمع المعرفة الدولي، كما يمكن أن يستفيد من ذلك تطوير موارد بشرية قادرة على تصميم وتنفيذ استراتيجية إنمائية تعكس الواقع الأفريقي. ولاحظ عدد غير قليل من المندوبين أن الجزء الأكبر من فشل البلدان الأفريقية في التنمية على نحو أسرع قد نجم عن التدخل الذي لا لزوم له في أنشطة القطاع الخاص وعن البيروقراطية المفرطة في بيروقراطيتها وعن السياسات السيئة.

٧- وأثنى مندوبون كثيرون على الأونكتاد لما يضطلع به من بحوث مستقلة ومحركة لإعمال الفكر. وحث البعض الأونكتاد على بذل جهود أكبر لتطوير أوجه تآزر مع منظمات أخرى في الأمم المتحدة، لا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك بغية زيادة تعميم أعمال الأونكتاد في الميدان. وزيادة في التحديد، طُلب إلى الأونكتاد أن يستكشف سُبلاً للقيام بما يلي: (أ) تعزيز القطاع الخاص؛ (ب) وتحويل الأنشطة غير الرسمية إلى أنشطة اقتصادية رسمية؛ (ج) ومواصلة تطوير أفكار بشأن المواثيق المالية؛ (د) وتعزيز علاقات الاتحاد الأوروبي بأفريقيا من خلال استراتيجية مشتركة أو شراكة جديدتين بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا.